الأمة الديمقراطية في منظور القائد

قامت قوى الهيمنة الرأسمالية المتصاعدة في أوروبا الغربية ،بانتزاع زمام قيادة نظام المدنية المركزية ذات الأصول الشرق أوسطيّة وسعت إلى بناء هيمنتها تأسيساً على ثقافة الشرق الأوسط، حيث أوصلت الثقافات الاجتماعية المعمّرة آلاف السنين إلى مشارف التصفية ،مما ولّد كوارث مفجعة بتعريض تلك الأمم إلى المجازر و الاستعمار وعمليات الصهر والإبادة والدمج القسري الذي مارسته مراراً وتكراراً ،وذلك من خلال تسليط هيمنتها وهيمنة الدويلات القومية التي تتصدر لائحة مؤسساتها العميلة على الثقافتين المادية والذهنية في أجواء من الحروب الدائمة ،وقد برزت تلك المؤسسات العميلة خلال القرنين الأخيرين ،فأدّى هذا إلى بسط نفوذ الحداثة الرأسمالية (وكذلك الدولة القومية التي تعد المكوّن الأهم لديها) على طراز الفكر الاستشراقي ،بل وعلى كافة مجالات الحياة

فالدولة القومية انتهجت سياسة في تحويل المجتمع إلى حشد من العبيد المجرّدين من هوياتهم وشخصياتهم ،والفاقدين لهوياتهم الكومانالية و المجتمعية التاريخية برمتها ،وجاء تصميم وهيكلية الدولة القومية بالنسبة للشرق الأوسط بعد اتفاقية (سايكس بيكو) والتي كانت بمثابة فتنة لإشعال الحرب على مدار قرن ،وما زالت تلك الحرب متأجّجة وإنكلترا كانت أوّل من ابتدعت فكرة الدولة القومية لمحاولتها بسط هيمنتها على الصعيد العالميّ ،مذللة بذلك عراقيل الدول العظمى المنتصبة أمامها كالإمبراطوريات وكذلك الدول الصغيرة التي تتعثّر بها كدول المدن ،وهادفة إلى مزاولة سياسة (فرق تسد) ميدانياً ،وحينها يكون القول بدولة لكل أثنية أو مذهب أو قوم يعني هذا عولمة الرأسمالية والمساهمة في الارتقاء بالاستغلال ،والصناعوية (الدمار الأيكو لوجي) إلى أقصى الدرجات ،وبهذا فإن الدولة القومية ليست الشكل الأساسي للديمقراطية وحقوق الإنسان ،بل هي نظام إنكار وتجاهل لتلك القيم ،فموت مئات الملايين من البشر والإبادات اللامتناهية من القيم الثقافية المادية والمعنوية في الحروب المخاضة من أجل حدود الدولة القومية في غضون الأعوام الخمسمئة الأخيرة ،خير برهان على مدى تفاقم القضايا التي أفضيت إليها ،ولهذا فقد بات بناء الأمة الديمقراطية السلاح الأوحد والأقوى لمواجهة الحداثة الرأسمالية التي لعبت دوراً إباديّاً بشأن إرث الآشوريين ،والأرمن ،والإيونيين والجيورجيين الذين يتصدّرون لائحة الثقافات العريقة الآهلة منذ آلاف السنين ،وكذلك لعبت دوراً أكثر خطورة إلى جانب نظام المدنيّة المركزية ذات الأصول الشّرق أوسطيّة ،وهو دور الإبادة الثقافية المتركزة تحت اسم التقدّم في حق الكرد ،وقبل التعرّف على معنى الأمة الديمقراطية ،ومعنى الدولة القومية ،وما المقصود

بالدولة القومية والقوموية ،ومتى تتحوّل الأمة إلى دولة قومية لا بد من التعرف على بعض المصطلحات مثل الإدارة ،والسلطة ،والديمقراطية ليتم التعرف بذلك على العلاقة التي تجمع بين هذه المصطلحات ،وعلى دورها في بناء الأمة الديمقراطية ،فمصطلح السلطة الذي يتصدّر لائحة المصطلحات المتضاربة والمؤدّية إلى الأخطاء والمتسببة بأكثر المشقّات لدى تحليل الواقع الاجتماعي ،فكأنه يعاند صياغة تعريف واضح له شكلاً ومضموناً وينعكس على تعريف الحاكمية الكامنة في طبيعته ،ويعاند صياغة تعريف واقعي له ،فهو يبدو أشبه بظاهرة حيادية لا يمكن الاستغناء عنها ،وهي الطاقة الاحتياطية الكامنة لكيانات الطبقة والدولة ،فالسلطة التي تتجسد طاقتها الكامنة بشكل ملموس ،فإنها تشكل دولة ترتكز فيها نخبها الحاكمة على العبودية ،والإقطاعية ،والبرجوازية وما شابه ،وأما السلطة التي يتم تمييزها عن قيادة المجتمع الطبيعي ،فهي وقتئذ تتسلل إلى البنية الاجتماعية كورم سرطاني ،فإذا كان دافع السلطة في فرض نفسها على المجتمع هو أنها ضرورة حتمية ،ولازمة باستمرار فعندئذ يتمثّل دافعها في المطابقة بين وجودها وبين الحاجة إلى الإدارة المجتمعية الطبيعية ،وبالتأكيد علينا ألّا نغفل بأن هناك فارقاً بين السلطة والدولة ،فرغم انتشار السلطة في المجتمع وتغلغلها في كافة مساماته إلا أن الدولة تعبّر عن هوية سلطة أكثر ضيقاً وذات ضوابط ملموسة ،فالدولة شكل من أشكال السلطة الخاضعة لرقابة ،وأما بالنسبة لمصطلح الإدارة ،فالتعرّف عليه مهم على صعيد تلافي السلبيات وقصر النظر الناجم من ظاهرة السلطة.

ما هي الإدارة؟ الإدارة مثل الثقافة فهي ظاهرة مستدامة في المجتمع ،لأنها تعادل الرقي الدماغي على المستوى الكوني ،وهي تعبّر عن حالة الانتظام في الكون ،وعن حالة الهرب من الفوضى ،وعن الوضع الراقي لطبيعة المعنى ذات الذكاء المرن في المجتمع فالإدارة هي العقل المجتمعي.

ما أنواع الإدارة؟ للإدارة نوعان ذاتية ،وإدارة دخيلة ،فالإدارة الذاتية تقوم على تنظيم القدرات الكائنة في طبيعتها الاجتماعية ، ومراقبتها وبالتالي ،فهي تؤمن صيرورة المجتمع وتضمن مأكله ومأمنه ،وأما الإدارة الدخيلة فهي تشرعن نفسها كسلطة وتعمل على إغواء المجتمع المسلّطة عليه ،فتحكمه بعد أن تحوّله إلى مستعمرة ،وبهذا فالإدارة الذاتية تتمتع بأهمية مصيرية بالنسبة لمجتمع ما ،والمجتمع الذي يفتقر إلى الإدارة الذاتية ،لا يمكنه أن يتجنّب تحوّله إلى مستعمرة ،وبالتالي فلا مفرّ من فنائه وزواله ضمن سياق الصّهر ،والإبادة كمآل طبيعي ،وأما الإدارة الدخيلة فهي تمثّل على المجتمع أكثر أشكال السلطة طغياناً واستعماراً ،وبناء عليه فالمهمة الأخلاقية ،والعلمية والجمالية المصيرية والأهم على الإطلاق بالنسبة لمجتمع بلوغها قوة الإدارة الذاتية ،وهنا لا بدّ أن نشير إلى أنه وبقدر ما يكون حكم السلطة مناهضاً للديمقراطية في المجتمع ،فإن الإدارة الذاتية مرتبطة بالدرجة نفسها بالإدارة الديمقراطية ،وبقدر ما تعبّر أشكال حكم السلطة المحض عن التضاد مع الديمقراطية ،وعن إقصاء المجتمع عن الإدارة ،فإن الإدارات الذاتية تدل على التحول الديمقراطي بقدر إشراك المجتمع في الإدارة ،وبالنسبة لمفهوم الديمقراطية فلعل أسلم تعريف لها هو أنها الإدارة الذاتية التي يشارك فيها المجتمع ،وأما الديمقراطية بمعناها الواسع فهي تعني قيام المجموعات التي لا تعرف الدولة أو السلطة بإدارة نفسها بنفسها ،وهنا تندرج إدارة المجموعات الكلانية والعشائرية لنفسها في هذا التصنيف ،ولكنّها بمعناها الضيق ،فتعني الإدارات الذاتية التي تكون خارج حكم السلطة والدولة ضمن المجتمعات التي تسودها ظاهرتا السلطة والدولة بكثافة ،في حين تنتج المجتمعات الدولتية التي لا تسري فيها

الإدارات الديمقراطية الخالصة ولا الإدارات الاستبدادية الخالصة ،بل تسودها غالباً الظاهرتان الإداريتان بشكل متداخل أنظمة منفتحة على تفسخ ،وفساد السلطة والديمقراطية على حد سواء وذلك لأن سلطة الدولة ـ وبحكم طبيعتها ـ تعمل على تحجيم الديمقراطية وجرّها إلى الوراء ،بينما ترمي قوى الديمقراطية إلى توسيع حدودها باستمرار على أساس عدم الاعتراف بالدولة ،ومن كل ما سبق نجد أنه لا يمكن إنقاذ الديمقراطية المجتمعية إلا بتطوير الإدارات الذاتية الديمقراطية ،وعلى المجتمع آنئذ أن يقوم بمهمته وهي إنشاء قوى الحداثة الديمقراطية الخاصة به في وجه قوى المدنية التاريخية ،وقوى الحداثة الرأسمالية ،ويتجسد الدور التاريخي لتلك القوى في بنائها لذاتها ضمن جميع الحقول الاجتماعية ،والرقي بمعانيها دون الانصهار في بوتقة الدولة القائمة ،أو التحول إلى امتداد مدني لها استهداف هدم الدولة ،والتطلّع بالمقابل إلى التدوّل.

متى تتحوّل الأمة إلى دولة قومية؟ عندما تتحوّل العشائر ،والأقوام المتشابهة ،والتي اكتسبت شكلاً قومياً كهوية فوقية ،وتتمتع بحيوية حول السوق الداخلية التي خلقها نمط الإنتاج الرأسمالي إلى دولة فالسوق المشتركة ،واللهجات والثقافات المحلية تؤدي إلى شكل لغة وثقافة قومية مشتركة ،وبذلك يتم الانتقال من الملكية المطلقة التي توحّد مصالح الارستقراطية الإقطاعية المستندة إلى السلالات إلى نظام سياسي جديد على شكل جمهورية تمثل وحدة سياسية لجميع شرائح الشعب ،التي اتّحدت مصالحها بقيادة البرجوازية مع تحقيق الوحدة الاقتصادية ،واللغوية والثقافية ،ويكون النمط السياسي الرأسمالي مسيطراً في النظام الجمهوري بنحو عام ،وتتحول الروابط القومية والعشائرية إلى روابط قومية بقوة السوق القومية ،وتسرّع الدولة من القومية في هذه المرحلة بدراية وتخطيط أو بفرض ذلك أحياناً ،وهكذا تخلق الأنظمة الجمهورية تعبيرها السياسي كتعبير عن القومية ،التي تعدّ شكلاً أساسياً للمجتمع المعاصر ،وبهيمنة العولمة تصبح السوق القومية ودولتها عائقاً أمامها ،وتبدأ القومية ودولتها بأداء دور أشبه بدور السلالات الإقطاعية وتبرز الوحدات السياسية ،والقانونية والاقتصادية فوق القومية مع مرور الزمن والتشكيلات الاقتصادية ،والسياسية تكتسب أهمية كبيرة على المستوى الإقليمي ،ويبدأ المجتمع الدولي مرحلة تطور قوية في التاريخ .

الصعوبات التي حالت دون وصول الكرد إلى الأمة والدولة القومية : شهدت الظاهرة الاجتماعية الكردية ظروف القرون الوسطى التي وقفت أمام تطورات الأمة ،والدولة القومية فلم تستطع تكوين سوق قومية مستقلّة ،أو التوجّه إلى الدولة القومية بسبب الروابط العشائرية القوية ،والروابط العميلة الفوقية إلى جانب موقع الكرد الاستراتيجي الذي أدّى دوراً سلبياً بالنسبة لهم في هذا التوجّه حيث لم تعطِ الدول الحاكمة فرصة للتطور سواء للسوق الداخلية ،أو للروابط السياسية القومية المتقدمة ،ولذلك تم الدخول إلى الظروف الاجتماعية الحديثة بمشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة كما لم تتح الفرصة من أجل تطور اللغة والثقافة القومية بالوسائل المعاصرة في حين أتاحت المجموعات القومية الحاكمة ميزات مادية ،ومعنوية كافية للغاتها وثقافاتها ،وإمكانات تطور كثيرة الاتجاهات وبفضل الدولة تبقى حصة اللغة والثقافة الكردية هي المنع ،والإنكار كما يسري الوضع نفسه على الأنشطة القومية والاقتصادية والعلاقات السياسية الحرة ،والمؤسسات فتعقيد الظاهرة الكردية والقضية المستندة إليها إلى هذه الدرجة يعود بذلك إلى الإجراءات القسرية التي تتناقض مع العصر حائلة دون الوصول إلى الأمة القومية.

مقابلة الدولة القومية للقوموية:إذا ما كانت الدولة القومية إلهاً جوّالاً على وجه الأرض ،فالقوموية هي الدين العلماني لذلك الإله في الأرض ،فما الدولة القومية والقوموية سوى كومة من آلاف العلاقات الظواهرية المتناقضة ،والجائرة والاستغلالية ،فالدولة القومية والقوموية تتسمان بدرجة عالية من الجاذبية وبطابع الهيمنة وذلك بسبب علاقات الربح ورأس المال والسلطة التي تخفياها بين طواياها فالقوموية هي الحجة الدينية الوحيدة للحداثة ،والدولة القومية هي إله الآلهة فكلتاهما تمثلان ظاهرتين ،ومصطلحين وضعيين ،وتمثلان أيضاً القدرة على تحريف نسق الحقيقة الاجتماعية وإبقائه في الظلمات الحالكة إلى أقصى درجة ،وبناء عليه فأهم وظيفة لعلم الاجتماع على صعيد الثورة تتجسد في تصفية قوة التحريف ،والتعمية المسلطة على الحقيقة الاجتماعية ،ولكن الدولة القومية والقوموية الراهنتان والمجهزتان بوسائل الأمن اللازمة ،قد أسرتا علم الاجتماع وسخرتاه كما شاءتا ،أي بقدر ما هو عليه رأس المال الذي يركز من استغلاله ،فتقييم الدولة القومية والقوموية بصفتهما مصدر المشاكل الاجتماعية هو أنهما كومة سادس قضية اجتماعية كبرى ،فهذا هو الحكم التاريخي لحقيقتهما الاجتماعية مهما حاولتا أن تعرضا نفسيهما على أنهما مركز الجذب وقوة الحل لكافة القضايا الاجتماعية

الحل الديمقراطي هو المجدي لحل القضية الكردية:استخلاصاً مما سبق ،وناهيك عن الصعوبات التي اعترضت الكرد للوصول إلى الأمة ،والدولة القومية على أساس قومي ،وفقدان القومية والدولة القومية لبريقها ،وأهميتها كخيار حديث ووحيد ولبروز الديمقراطية كنمط للسياسة والدولة والمجتمع فطريق الحل الديمقراطي ،هو السبيل المجدي لقضيتهم أي العيش كمجموعة قومية حرة في إطار الدولة الديمقراطية دون التحول إلى دولة قومية هو الحل الأنسب والأكثر غنى.

متى تسمى حركة أمة بحركة الأمة الديمقراطية: قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد لنا أن نتعرف على تعريف شامل جامع لمعنى الأمة الديمقراطية ،فهي تعني المجتمع المشترك الذي يكونه الأفراد الأحرار والمجموعات الحرة بإرادتهم الذاتية والقوة اللاحمة والموحدة فيها هي الإرادة الحرة لأفراد المجتمع الذي قرر الانتماء إلى نفس الأمة ،فهي بمعنى آخر الأمة التي تتكون من المواطن الديمقراطي والجماعات الديمقراطية ،وتعمل أساساً ببراديغما الأمة المرنة المتآلفة من الهويات الثقافية المنفتحة الأطراف ذات هويات وثقافات متعددة ،وكيانات سياسية تقابل وحوش الدولة القومية ،لأنها لا تكتفي بالشراكة الذهنية والثقافية فحسب ،بل توحد كافة مقوماتها في ظل المؤسسات الديمقراطية المستقلة وتديرها ولا تقدس إدارتها (عكس الدولة القومية)فإدارتها مسخّرة لخدمة الحياة اليومية كظاهرة شفافة ،والجميع مؤهّل ليكون موظفاً إدارياً في حال تلبية متطلباتها ومقتضياتها ،فالإدارة قيمة ولكنها ليست مقدسة ،وتسمى حركة أمة بحركة الأمة الديمقراطية ،عندما تبحث هذه الأمة عن كيان ،وإدارة سياسية ديمقراطية أكثر مما تطلب إلى دولة منفصلة ،فالكيان السياسي الديمقراطي المنضوي تحت سقف الدولة نفسها ،هو شكل الكيان السياسي الذي غالباً ما نشهده في التاريخ ،بل يكاد التاريخ أن يمتلئ بالكيانات السياسية لمختلف أشكال الوجود الثقافي ،فالعيش على شكل كيان سياسي بقدر ما يراد ضمن تخوم كل دولة أو إمبراطورية ،هو الشكل الإداري الطبيعي ،أما الشكل غير الطبيعي ،هو إنكار وجود هذه الكيانات السياسة أو قمعها وأيضاً عندما لا تعتمد الدولة على التحول إلى أمة سلطوية ،ودولتية فالذي يتبقى هو إما العمل بالإدارات الدمى المتواطئة والمعتمدة غالباً على المصالح العائلية للحفاظ على

وجودها عبر بعض المؤسسات المتبقية من العصور الوسطى مثل الآغوية ،والمشيخة ،والطرائق ورئاسة العشيرة ،ومن ثم تحديثها أو أن تتنامى الإدارات الديمقراطية ،فالطريق الأول هو الحالة المحدثة للتواطؤ الكلاسيكي الذي طالما شهده التاريخ ،أما الطريق الثاني فهو السبيل الذي تطلعت إليه الحداثة الديمقراطية كهدف أساس ،ولا يمكن لأسلوب إدارة المقاومة إلا أن يكون ديمقراطياً ضد الدولة القومية ،وأذيالها المتواطئين ،وهذا هو السبيل الأسلم إلى الحرية ،والمساواة والمؤدّي إلى صيرورة الأمة الديمقراطية ،وهناك البنية التعددية للثقافات واللغات واللهجات التي تفرض صيرورة الأمة الديمقراطية والرغبة الراجحة في صون الاختلافات الاقتصادية ،والاجتماعية والسياسية ،والذهنية ،واللغوية ،والدينية والثقافية تشكل سبباً في تسمية الحركة بحركة الأمة الديمقراطية لأنه ـ وبلا ريب ـ فالسبيل إلى ذلك يمر من الأمة الديمقراطية ،وأما في حال تحويل كل اختلاف إلى انفصال فهذا يعني خسران الجميع ،بيدَ أن الشكل الأنسب لحالة الوحدة ـ ضمن الاختلاف ـ التي تعد الحالة المثلى بالنسبة للجميع ،هو القدرة على التحول إلى شكل الأمة الديمقراطية ،فطاقة الحل هذه بمفردها كافية لإيضاح قوة الحل الذي تتحلى به حركة الأمة الديمقراطية ،وبنيتها البديلة للدولة القومية.

القائد آبو هو أول من طرح الحل الديمقراطي والأمة الديمقراطية كحل للقضية الكردية: فالقائد آبو هو أول من طرح نموذج هذا الحل الجديد الذي يتمثّل في الأمة الديمقراطية المنقّاة ،والمعرّاة من شتّى أنواع الدولتية القومية العالقة بها ،ذلك أن طراز إنشاء الأمم في الرأسمالية مرغم على خدمة قانون الربح الأعظم ،والسبيل إلى ذلك هو الدولة القومية التي تهدف إليها القوموية بصفتها الدين الجديد للحداثة ،فالقوموية تولد الدولة القومية ،والدولة القومية تولد القوموية ،وكلتاهما تصبغان بالطابع الفاشي في مراحل تركّز أزمة الرأسمالية ،وعليه فلن يكون بوسع الاشتراكية أن تصبح بديلاً إلا بمقدار تخطّيها لقوموية الرأسمالية ،وما تفرزه من دولتية قومية والسبيل إلى ذلك ،هو الأمة الديمقراطية واقتصاد السوق المجتمعي الخالي من الربح والصناعة الأيكولوجية المضادة لصناعوية الرأسمالية الهادفة إلى الربح الأعظم ،و(منطومة المجتمع الكردستاني) هي تعبير عن مقترح الأمة الديمقراطية ،وممارستها كنموذج حي مطهّر من الدولتية القومية ،ولا يسري على الكرد فقط بل على جميع المجموعات القومية المعنية بالقضية الكردية فحلول الدولتية القومية المفروضة خلال مراحل القضية الوطنية العالقة على مدار تاريخ الحداثة الرأسمالية ،على أنها طريق الحل الوحيد قد حوّلت التاريخ إلى حمامات دم ،وذلك لأن حلول الدولتية القومية ليست سبيلاً لحل القضايا بل هي طريق لتجذيرها ومضاعفة حدتها ولتصعيد الحرب وبالتالي لتحقيق الربح الأقصى والصناعوية ،ولتأمين ديمومتهما بينما تجد منظومة المجتمع الكردستاني أن الطريق إلى استتباب السلام ،وتمكين الحل يمر عبر التخلي عن الركائز الثلاثية للحداثة الرأسمالية(الدولة القومية،الربح الأعظم،الصناعوية) ،ومن تصيير مقومات الحداثة الديمقراطية بديلاً لها (الأمة الديمقراطية ،اقتصاد السوق المجتمعي الخالي من الربح،الصناعة الأيكولوجية) ،وإن صياغة حل القضية الكردية بالمقاربات السلمية السياسية مع الدولة القومية التركية أولاً ،ومع الدول القومية الإيرانية والعراقية والسورية ثانياً ،بل وحتى مع الدولة الفدرالية الكردية أيضاً ،أمرغير وارد إلا باعترافها بحق الشعب الكردي في أن يكون أمة ديمقراطية ،وبقبولها بحالة شبه الاستقلال الديمقراطي كثمرة طبيعية لهذا الحق ،وقيام الاتحاد الاوربي الذي هو موطن الحلول الدولتية القومية بفتح البوابة أمام حل الأمة الديمقراطية يعد خطوة إيجابية واعدة ولكي

يرسي دعائم هذا الحل ،يتعين عليه تحجيم حيز الدولتية القومية ،وتوسيع آفاق المجتمع المدني الديمقراطي تدريجياً ،ولئن كانت الدول القومية التركية ،والإيرانية ،والعراقية والسورية تودّ التخلّص من القضية الكردية فعليها ولوج درب مماثلة للدرب التي سلكها الاتحاد الاوربي ،وتموقع منظومة المجتمع الكردستاني يساعد على الحل السلمي ،والسياسي تأسيساً على ذلك أما الحجر الذي يتعثر به ذاك الحل ،فهو مشروع التطهر الثقافي المستور الذي تسلطه تلك الدول على الكرد ،وسياساته وممارساته ،وعليه سيفتح الطريق أمام السلام المستدام والحل السياسي الراسخ في حال تخليها عن ذلك وقبولها إرفاق مقومات الحداثة الديمقراطية بالنظام القائم وتضمينها بقانون الدستور الديمقراطي ،وبهذا نستخلص القول بأن الحل الديمقراطي يدل في صلبه على كينونة الأمة الديمقراطية وعلى ظاهرة بناء المجتمع لذاته كمجتمع وطني ديمقراطي ،فهو لا يعني التحول إلى أمة ،أو الخروج منها على يد الدولة ،بل يعني انتفاع المجتمع بذات نفسه ،ومن حقه في بناء ذاته كأمة يعيش أفرادها حياة ديمقراطية.

قوى الأمة الديمقراطية : تعتمد على قوتين أساسيتين «الشبيبة والمرأة» ،وتنهض بهما.

الأبعاد التي تقوم عليها الأمة الديمقراطية : ١.الفرد المواطن الحر وحياة الكومونة الديمقراطية : فالفرد المواطن يكون كومونالياً (تشاركياً) في الأمة الديمقراطية ،ويكون حراً ،وأما الفرد الذي يتمتع بحرية زائفة فالأنانية الرأسمالية هي التي تستثيره ضد المجتمع ويعيش ضمنياً أقسى أشكال العبودية لأنه يتحول إلى العبد المأجور الذي يؤمّن فرصة الربح الأعظم بدرجة غير مسبوقة ،ويحوّل ذلك الربح إلى نظام مهيمن فتظهر بذلك الرأسمالية على حقيقتها بأنها نظام مرضي مرتكز أساساً على استهلاك المجتمع أما فرد الأمة الديمقراطية فيجد حريته في كومونية المجتمع ،أي العيش على شكل مجموعات صغيرة أكثر فاعلية ،فالكومونة أو المجموعة الحرة والديمقراطية ،هي المدرسة الأولية التي ينشأ فيها فرد الأمة الديمقراطية ،فالفرد الذي يعيش داخل المجموعة الكومونالية يعتبر مسؤوليته تجاهها ثابتاً أساسياً للتحلي بالأخلاق ،وبالمقابل فالكومونة أو المجموعة تتبنى أفرادها وتحميهم.

٢. الحياة السياسية وشبه الاستقلال الديمقراطي :فيمكن إطلاق مصطلح شبه الاستقلال الديمقراطي على البعد السياسي لبناء الأمة الديمقراطية في منظومة المجتمع الكردستاني حيث يستحيل تصوّر الأمة الديمقراطية بدون إدارة ذاتية ،فالأمم عموماً والأمم الديمقراطية خصوصاً ،هي كيانات مجتمعية لها إداراتها حتى ولو انحدرت من أصول غريبة عنها ،ولا يمكن الحديث عن انعدام الإدارة في المجتمعات إلا في حال ولوجها مرحلة التشتت ،ويمكن ترجمة منظومة المجتمع الكردستاني التي تؤدي دور العمود الفقري في إنشاء الأمة الديمقراطية على أنها رديف لشبه الاستقلال الديمقراطي ،ويعد تمكّنها من أداء دور جهاز السياسة الديمقراطية ضرورة لا غنى عنها على درب التحوّل الوطني الديمقراطي ،وأما مؤتمر الشعب فهو يعني مجلس الشعب بصفته الجهاز التشريعي في منظومة المجتمع الكردستاني وينتهل أهميته من جعل الشعب صاحب قرار ذاتي ،فمجلس الشعب ،هو جهاز ديمقراطي بديل لتطور التحول الوطني بريادة الطبقات الشعبية وشرائح المتنورين ،وينفصل مضموناً عن النظام البرلماني البرجوازي ،أما الهيئة التنفيذية في المنظومة فتعبّر عن الهرم الإداري اليومي المركّز والمركزي ،وتقوم على التنسيق بين وحدات العمل المتوزعة أما مؤسسة الرئاسة العامة في المنظومة فهي معتمدة على انتخاب الشعب وتعبر عن أرفع مستوى عمومي في الأمة الديمقراطية ،وهي ترصد وتشرف

على مدى التواؤم بين كافة وحدات المنظومة ومدى تطبيقها للسياسات العامة ٣.الأمة الديمقراطية والحياة الاجتماعية : تتحقق تغيرات مهمة في الحياة الاجتماعية خلال التحوّل الوطني الديمقراطي ،حيث تطرأ تغيرات كبرى على الحياة التقليدية في ظل الحداثة الرأسمالية ،والأمة الديمقراطية عصرانية بديلة يتحقق فيها الفرد المواطن ،وهي المجتمع البديل إزاء التهميش المجتمعي ،وهي تقابل مجتمع السلطة ،والدولة والمجتمع الذي يتوصل إلى النشوء الحر والمتساوي ،ضد الاستهلاك الاجتماعي ،فكينونة مجتمع الأمة الديمقراطية هي أول شروط العيش كمجتمع سليم ،فهي تعيد المجتمع الذي استهلكته الدولة القومية إلى أصله ،والمجتمع السليم ينشئ فرداً سليماً ،والفرد الذي ينعم بالصحة الذهنية والروحية ،تزداد مناعته تجاه الأمراض الجسدية التي تغدو قليلة حينها والأمة الديمقراطية تتطلع إلى مفهوم التعليم والتدريب ،فهي بذلك تعيد تحقيق تطور الفرد بالمجتمع ،وتحقيق تطور المجتمع بالفرد وتعيد إبراز دور العلوم الذي يفضي إلى النعيم بالمجتمعية والحرية أيضاً ضمن ثقافة مجتمعية ربطت بمنطلق واقعي ،ومعقول بين اسمي الحياة والمرأة والحياة الاجتماعية المحصورة بين فكي التقاليد ،والرأسمالية اللاهثة وراء الإنكار ،والإبادة حياة محكوم عليها بيأس المرأة العقيم ،وأما مفهوم الشرف المرتكز إلى المرأة التي يتم الدفاع عنها وكأنها آخر خندق دفاعي في حوزة اليد فيدل في حقيقة الأمر على حالة بعيدة كل البعد عن معنى الناموس ،فالتعصب لشرف المرأة بجزم مغال فيه هو تعبير عن اللا شرف الاجتماعي المغالي في قطعيته فعجز الكرد عن استيعاب أنه في حال خسارتهم لشرف المجتمع فلن يتمكنوا من حماية شرف المرأة أيضاً ليس مجرد جهل وحسب بل إنه اللا أخلاق باسم الأخلاق ،فمفهوم الشرف الذي يراد إنعاشه وإحياؤه تحت اسم شرف المرأة يتأتى من وهن وضعف الرجل الكردي المستهلك أخلاقياً ،وسياسياً أو من محاولته في إثبات قوته بناء على عبودية المرأة ولكن بإنشاء الأمة الديمقراطية يكون المجتمع ،قد تخلى كلياً عن المفهوم التملكي بشأن المرأة وتكون المرأة ذاتها قد وصلت إلى حقيقة واحدة لا ثانية لها وهي بأنها فرد قائم بذاته ولذاته فقط ،وستدرك بأنها بلا صاحب ،لأنها بالذات صاحبة ذاتها وستخرج نفسها من كونها تابعة ومملوكة فتكون بذلك قد صاغت الشرط الأول للثورية ،والمناضلية وستكون قد استطاعت أن تبلغ المجتمع إلى المعنى الحقيقي للعشق ،وذلك عندما يبدأ المجتمع وبروح نضالية في إنشاء الأمة الديمقراطية أي عندما يتجاوز المجتمع النظرة التي تنيط المرأة بأدوار كالزوجة أو الأم أو الأخت أو الحبيبة فيجعل بذلك تعيش في ظل حياة الشراكة الندية مع الرجل ٥. الأمة الديمقراطية وشبه الاستقلال الاقتصادي :تعد الدولة القومية أداة السلطة بيد الحداثة الرأسمالية للتحكم بالاقتصاد الهادف إلى تحقيق الربح الأعظم فمن دون هذي الأداة يستحيل تأمين الربح الأعظم ومراكمة رأس المال ،وعند فرز سلطة الدولة كدولة قومية تكون آنذاك نظاماً عنيفاً وسلطة ،وذلك لأنها تفسح المجال للحداثة الرأسمالية في إنجاز أعظم ربح والعمل على تراكم رأس المال في الحقل الاقتصادي ،فهذا يدل على سيطرة الدولة القومية على الحياة الاقتصادية للمجتمع وبلوغها مرتبة الدولة الأكثر نهباً لفائض القيمة على مدى التاريخ وربما تعد كردستان والمجتمع الكردي من أندر الأمثلة في العالم من حيث قيام الركائز الأساسية للحداثة الرأسمالية ببناء نظامها النهّاب الذي يصل حد تنظيم الإبادة الثقافية في الحياة الاقتصادية ،وبتحويلها النساء والرجال العاملين بأدنى الأجور إلى جيش ضخم من العاطلين عن العمل فالدولة القومية الحاكمية عملت على إخراج كردستان من كونها وطناً ،وعرضت المجتمع الكردي لعمليات الصهر والمجازر

،وجردته من فرص العمل وحكمت عليه بأبخس الأجور وشتتته بعد انتزاع حرية التصرف بالحياة الاقتصادية من يده ،وجعلته مادة شيئية وأخرجته من كينونته ،واحتلته اقتصادياً والاحتلال الاقتصادي ،هو أخطر أنواع الاحتلال ،وأشد الأساليب بربرية للإيقاع بمجتمع ما وتقويضه وتفتيته ،والدولة القومية قامت على تكتيم أنفاس المجتمع الكردي وعلى إخضاع حياته الاقتصادية للرقابة المشددة والاستيلاء على أدواته الاقتصادية ،فهي بذلك جعلته يفقد زمام التحكم بأدوات الإنتاج والسوق ،وأما النظام الاقتصادي للأمة الديمقراطية فيعتبر أشبه بترسانة حرب لمواجهة الممارسات الوحشية ،والبربرية إذ يعمل إلى جانب هذه المواجهة على إعادة بسط المجتمع لسيطرته على الاقتصاد فشبه الاستقلال الاقتصادي ،هو أدنى حدود الوفاق الذي سيحقق بين الدولة القومية والأمة الديمقراطية ،وأي وفاق أو حل أدنى مستوى منه يعد استسلاماً دالاً على العبارة الآمرة انتهِ! فشبه الاستقلال الاقتصادي ،هو عبارة عن نموذج يختزل فيه الربح ومراكمة رأس المال إلى الحدود الدنيا فبالإضافة إلى عدم رفضه السوق والتجارة ،وتنوع الإنتاج ،والرقابة والعطاء ،فهو لا يقبل إطلاقاً بنفوذ الربح وتكديس رأس المال ويرضى بسريان النظام المالي تناسباً مع مدى خدمته للعطاء الاقتصادي ونظامه الإجرائي حيث أنه لا يعتبر العمل تعباً مرهقاً ،أو أشغالاً شاقة بل ممارسة للتحرر ،فمبدؤه المحوري هو (العمل حرية) فشبه الاستقلال الاقتصادي للأمة الديمقراطية ،هو نظام تزدهر فيه الحياة لأنه يقف بروح النفير العام في وجه إقامة السدود على المياه المتدفقة في كردستان ،والتي لا تأبه بالأيكولوجيا أو بالأراضي المثمرة أو التاريخ والتي جلبت مجازر تاريخية وكوارث أيكولوجية بكل معنى الكلمة ويقف بنفس الروح في وجه تصحير الأراضي ويعتبره عدواً لدوداً للمجتمع والأحياء ويعلن عن حماية التربة وتشجير البيئة كأقدس أشكال الكدح لأن ساحتي التربة ،والغابة أقدس ساحات العمل في الأمة الديمقراطية ،كونهما أمّنتا حياة المجتمع على مدار التاريخ وفي كل هذا لا بد له أن يستند على أرضية قانونية لأن الرتابة والنزعة المركزية الموجودتين في قوانين الدولة الحاكمة تحت اسم وحدة القانون تعدان قيوداً تكبح جماح الإبداع الاقتصادي ،وتكبل الأيكولوجيا والمنافسة فما يلزم هو قانون اقتصادي لا ينكر ظاهرة السوق الوطنية بل يضع ديناميات السوق المحلية نصب العين أي وجود صياغة قانونية لشبه الاستقلال الاقتصادي ضمن البعد الاقتصادي لحل الأمة الديمقراطية في إطار القضية الكردية ،حيث لا يمكن تأمين ديمومة منظومة المجتمع الكردستاني من دون بنية تحتية اقتصادية ،ويكون فحوى هذه الصياغة القانونية: ترتيب الملكية ،و ضخامة الشركات ،و المياه الجارية ،وتأسيس الأسواق ونظام البنوك ،وبنية الميزانية للإدارات الديمقراطية المحلية ،والضرائب ،والاستفادة من المكامن المعدنية السطحية ،والباطنية وغيرها من الأمور وبذلك سيتم تحقيق التناغم بين قوانين الاقتصادين الوطني ،والمحلي ٦. البنية القانونية : يعتمد القانون الديمقراطي على التنوع والأهم أنه قلّما يلجأ إلى الإجراءات القانونية بل يتميز ببنية بسيطة غير معقدة ،في حين أن الدولة القومية الحاكمة من أكثر أشكال الدول التي تصوغ الإجراءات القانونية على مر التاريخ ،فالقانون بمثابة آيات قرآنية لإله الدولة القومية التي تفضل التحكم بالمجتمع عن طريق تلك الآيات ،وهي بذلك تستطيع أن تتدخل في كل شاردة و واردة في المجتمع بصورة عامة ،وتقضي على المجتمع الأخلاقي والسياسي بصورة خاصة ،ولهذا فالأمة الديمقراطية تكون يقظة حيال القانون ،وبالأخص القانون الدستوري لأنها أمة أخلاقية وسياسية أكثر منها أمة قانون وتبرز حاجتها إلى القانون عندما تعمل أساساً بموجب الوفاق مع الدول

القومية والعيش معها تحت سقف سياسي مشترك وحينها يكتسب التمييز بين القوانين الوطنية ،وقوانين الإدارة المحلية أهمية ملحوظة بسبب اتخاذ الدولة القومية للمصالح البيروقراطية المركزية الأحادية الجانب أساساً لها يقبل ،ويتبنى قوانين الإدارة المحلية بالضرورة عندما يواجه مقاومات المجموعات المحلية والثقافية الديمقراطية بنحو دائم ٧. ثقافة الأمة الديمقراطية : مما لا شك فيه بأن البعد الثقافي عامل مهم في نشوء الأمم ،فالثقافة تعبر عن الذهنية التقليدية والحقيقة العاطفية للمجتمعات ،ويشكل الدين ،والفلسفة ،والمثيولوجيا ،والعلم ومختلف الحقول الفنية ثقافة مجتمع ما ،ويعكس حالته الروحية والذهنية ،وفي أثناء تشييد الدولة القومية ،أو تكوين الأمم بيد الدولة يتعرض العالم الثقافي وقتها لتحريف وتحطيم كبيرين ،وذلك لأن الحداثة الرأسمالية لا تقبل بالتقاليد كما هي عليه وبكل ما تملكه من حقائق ،بل تنتهل منها ما تشاء بعد انتقاء ما ينفعها ،وتطرئ التحول عليها وفق مصالحها ،فالحداثة الرأسمالية و(كذلك الدولة القومية التي تعد المكون الأهم لديها) عبارة عن حركة مريعة في تعتيم وتشويه التقاليد والثقافة فإنهما عبارة عن ضربة قاضية تلحق بالتاريخ والثقافة وذلك لأنهما لا تحققان كينونتهما إلا بإعادة إنشاء التاريخ والثقافة حسبما تشاءان ،لأنهما بالأساس واقع مغاير بل حقيقة مختلفة كل الاختلاف عن التاريخ والثقافة ،أما الدولة الديمقراطية فهي تسعى إلى تكوين نفسها من خلال إعادة المعنى الحقيقي إلى التاريخ والثقافة وهي تنهض بالتاريخ والثقافة المعرضين للتشويه والإبادة من خلال التحول الوطني الديمقراطي ،وفيما يتعلق بحل الأمة الديمقراطية في القضية الكردية فيكون التحول إلى مجتمع وطني بامتلاكه للوعي والروح اللازمين بشأن التاريخ والثقافة ،فإنكار وإبادة الكرد في تاريخ الجمهورية قد بدأ أولاً بإنكار التاريخ الكردي ،وإبادة وجوده الثقافي حيث قضي على المقومات الثقافية المعنوية ،ثم على مقومات الثقافة المادية ولهذا السبب كان شروع حزب العمال الكردستاني بإنشاء نفسه بالتحصن بالوعي التاريخي والثقافي وسعيه إلى إيضاح وشرح التاريخ والثقافة الكرديين بمقارنتهما مع تاريخ وثقافة شعوب العالم قاطبة ،وإفصاحه عن ذلك متجسداً في مانيفيستو (طريق الثورة الكردستانية) قد لعب دور النهضة الثورية لبعث الحياة ثانية في التاريخ الكردي والثقافة الكردية فالكرد قد حققوا بداية راديكالية مع هذا المانيفيستو على درب التحول الوطني ،أما الوجود الثقافي الكردي المجرب مع الحرب المعلنة تزامناً مع حملة آب ١٩٨٤ ،فقد أثبت جدارته في الصيرورة والحياة مدعوماً بالكثير من أحداث البطولة الباسلة ،وذلك لأنه ما كان بإمكان الكرد أن يستمروا بوجودهم لولا النهج الأيديولوجي السياسي لحزب العمال الكردستاني وللحرب الشعبية التي أرادها ولولا عكسه للتاريخ والثقافة الكرديين بعين سليمة وصائبة ٨ . نظام الدفاع الذاتي في الأمة الديمقراطية :لكل نوع في عالم الكائنات الحية نظام دفاعي خاص به ،وما من كائن حي دون آلية دفاع بل وبالمقدور اعتبار المقاومة التي يبديها كل عنصر أو جسيم في الكون للحفاظ على وجوده دفاعاً ذاتياً إذ يبدو جلياً أنه لا يمكن إيضاح مقاومته إزاء أي عطل أو خروج من الكينونة ،إلا بمصطلح الدفاع الذاتي وفي حال فقدان تلك المقاومة ،فإن ذاك العنصر أو الجسيم يفسد ويخرج من كينونته ويتحوّل إلى عنصر آخر مغاير ،وبمجرّد تحطّم حصن الدفاع الذاتي في عالم تلك الكائنات ،فالكائن يغدو فريسة سهلة لكائنات أخرى ،أو يموت ،هذا النظام عينه يسري وبشكل أكبر على النوع البشري والمجتمع البشري ،إذ لا يستطيع نوع لطيف كالإنسان وكيان منفتح على المخاطر كالمجتمع البشري أن يحافظا على وجودهما مدة طويلة من الزمن في حال غياب الدفاع الذاتي المنيع ،فالدفاع لدى النوع البشري

مجتمعي بقدر ما هو بيولوجي ،إذ يعمل الدفاع البيولوجي بغرائز الدفاع الموجودة في كل كائن حي ،أما الدفاع المجتمعي فجميع أفراد الجماعة يلوذون عن أنفسهم بشكل مشترك ،بل ويطرأ التغير المستمر على تعداد المجموعة وشكل تنظيمها وفق ما توفره فرص الدفاع الذاتي ،وعليه فالدفاع وظيفة أصيلة في المجموعة بحيث لا يمكن للحياة أن تستمر من دونه ،وأما الدفاع بالنسبة للكرد فقد تحلّى بأهمية عظمى على مر التاريخ، نظراً للظروف الملموسة التي مروا بها حيث تعرضوا للهجمات المتواصلة ،وهم الوارثون الأوائل للمجموعات التي شهدت الثورة النيوليتية بأعمق حالاتها وأطولها أجلاً ،ففوائض الإنتاج الناجمة عن الثورة الزراعية في الهلال الخصيب كانت تفتح شهية المغيرين وتستقطبهم على الدوام ،وقد مرت آلاف الأعوام بهذا المنوال إلى أن بدأت الحداثة الرأسمالية ،ومكونتها الأساسية «الدولة القومية» بالظهور ،والسيطرة على شعوب تلك المنطقة ،والتي لاقت الكثير من المظالم ،والشعب الكردي كان أكثرهم خضوعاً للإبادة والإنكار على يد الدول القومية ضمن كافة أجزاء الوطن ،فقد عانى الانقسام عنوة ضمنها ،فالدول القومية المدعومة من القوى المهيمنة جعلت تصفية الكرد وكردستان سياسة أساسية لها ،وعندما انكسرت شوكة المقاومة نتيجة نقص الدفاع الذاتي أتى الدور على هدم المجتمع وصهره بغية تصفيته ،وحسم أمره ،وعليه فحركة حزب العمال الكردستاني التي ولدت كردة فعل على ما لاقاه الكرد ،كانت أساساً ومنذ بدايتها حركة دفاع ذاتي عن الشعب الكردي ،والتي كانت تمارس بداية على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي ،وقد انتقلت خلال فترة وجيزة إلى طور دفاع ذاتي يعتمد على العنف المتبادل ،فالكفاح المسلح المرتكز إلى حماية وجود الكوادر والمؤيدين قد اتسع نطاقه مع حملة ١٥ آب ١٩٨٤ ليشمل الشعب أيضاً ،وعليه فقد تعرضت الحركة المتحوّلة إلى حرب الدفاع الذاتي الشعبي للهجمات المدروسة والتي خططت لها كافة القوى المهيمنة المعنية ،وبالأخص قوى الغلاديو التابعة لحلف الناتو ،وقد لاقت تلك الهجمات دعم القوى المرتابة من قيام الكرد بقلب موازين المنطقة رأساً على عقب بعد أن يتمكنوا من تقرير مصيرهم بأنفسهم في كردستان ،ومع ذلك فقد ألحقت حروب المقاومة تلك ضربات قاضية بسياسات الإنكار والإبادة والصهر ،وحسمت موقفها لصالح تبني هوية الشعب والتشبث بالرغبة في الحياة الحرة ،وبناء عليه يجب أن نقف مطولاً على الدور الذي ستقوم به منظومة المجتمع الكردستاني في حال عدم الوفاق مع الدول القومية المعنية ،فهي ستعمل جاهدة لترتيب وضع قوات الدفاع الذاتي لديها كماً ونوعاً بما يغطي الاحتياجات الجديدة ،تأسيساً على الدفاع في بناء الأمة الديمقراطية بكل أبعادها ،وبمنوال أحادي الجانب ،وستكلّف قوات الدفاع الشعبي
المعاد هيكلتها بحماية التحوّل الوطني الديمقراطي في جميع الساحات والمجالات وبكافة الأبعاد ،وبذلك ستؤسس أرضية السيادة الوطنية الديمقراطية بجدارة ،وستكون مسؤولة عن أمن وأملاك المواطن الفرد في الأمة الديمقراطية ،وستظلّ في حالة صراع دؤوب ضد ممارسات الدولة القومية ،والتي تبلغ حد الإبادة الثقافية ،ومعنى ذلك أن وجود وحرية الكرد وكردستان مستحيلان من دون دفاع ذاتي ٩. دبلوماسية الأمة الديمقراطية : يعد النشاط الدبلوماسي بين الدول القومية من أكثر الأنشطة التي طوّرتها الدولة القومية ،إذ تعرّفه على أنه شكل النشاط الذي يسبق اندلاع الحروب بين الدول ،بل هو توطئة للحروب الناشبة في تاريخ الدول القومية التي تصير الدبلوماسية إلى أداة مضاربة في ألاعيب الحرب المربحة ،وإلى أداة لتهيئة أجواء الحروب ،وليس لاستتباب السلم ،وأما الأمّة الديمقراطية ،فإنها تصيّر الدبلوماسية إلى أداة لإرساء السلم

والتعاضد والتبادل الخلّاق بين المجتمعات ،لأنها تعنى بالأساس بحل القضايا العالقة ،فالدبلوماسية هي وسيلة لتكريس السلم والعلاقات المفيدة ،لا لإشعال فتيل الحروب ،لأنها تعبّر عن وظيفة أخلاقية وسياسية نبيلة يؤدّيها الناس الحكماء ،وهي تؤدّي دوراً مهمّاً في تطوير وتمكين صيرورة المراحل التي تدرّ بالنفع المتبادل، وتعزّز علاقات الصداقة بين الشعوب المتجاورة ،ومجموعات الأقارب على وجه الخصوص ،كما تعتبر قوة بناء المجتمعات المشتركة ،سواء بينهم وبين جيرانهم ،أو على الصعيد العالمي حيث للفعاليات الدبلوماسية الإيجابية دور عظيم الأهمية للحفاظ على وجودهم ،ونيل حريتهم ،ولربما كان الكرد أكثر شعب ذهب ضحية الألاعيب الدبلوماسية عالمياً خلال الماضي القريب ،أي في عهد الحداثة الرأسمالية حيث لعب الكرد دور كبش الفداء في تقسيم الشرق الأوسط ،وإخضاعه لهيمنة النظام الرأسمالي على مر القرنين التاسع عشر والعشرين ،فقد كانوا أكثر القرابين مأساوية خلال الحربين العالمتين ،وقد أنيطوا بدور الورقة الرابحة خلال دبلوماسيات الدول القومية في الشرق الأوسط مما نمّ عن نتائج وخيمة ،فالكرد واجهوا مشاهد أليمة وصلت حد التطهير الثقافي ،ولهذا السبب فهناك حاجة ماسة لدبلوماسية الأمة الديمقراطية التي يتعين عليها أولاً تشكيل محفل مشترك بين الكرد المشتتين والمنقسمين فيما بينهم على اختلاف مصالحهم ،ويجب أن يكون هذا المحفل في مركز الفعاليات الدبلوماسية ،وذلك لأن الأنشطة الدبلوماسية التي تطلّع كل تنظيم إلى ممارستها بمفرده وفق ما يتماشى ومصالحه ،قد جلبت الضرر أكثر من الفائدة ،وأفضت إلى معاناة الكرد من الاشتباكات والانقسام والتجزؤ أكثر فأكثر ،وبناء عليه يعد تطوير دبلوماسية متكاملة وموحدة بين الكرد من أهم الوظائف القومية ،وتشكيل وتفعيل المؤتمر القومي الديمقراطي ،هو المهمة الأكثر حياتية في الدبلوماسية الكردية ،ويجب أن يكون الهدف الرئيسي لجميع التنظيمات والشخصيات الكردية ،وإلى جانب آخر ينبغي صياغة دبلوماسية كردية مؤسساتية ذات سياسة موحدة لها ناطق رسمي باسمها تستند إلى تكوين المؤتمر القومي الديمقراطي لحظة بلحظة ،وبالنسبة للوظائف الأساسية لهذا المؤتمر فهي ترتب كالتالي : ١) يجب أن يكون المؤتمر القومي الديمقراطي تنظيماً مستداماً ،وأن تجد كل الشخصيات والتنظيمات تمثيلها فيه بشكل مناسب ٢) وعلى المؤتمر انتخاب جهاز إداري ،أي هيئة تنفيذية دائمة مسؤولة عن التسيير ،والإشراف على علاقات السياسة العملية لجميع الكرد ،وأن تمارس الأنشطة الدبلوماسية الداخلية والخارجية ،وتعقد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤسساتياً ٣) وعلى جميع التنظيمات توحيد قوات الدفاع الذاتي لديها ضمن تنظيم مشترك من المقاتلين البيشمركة ،ويجب تشكيل رئاسة قوات الدفاع الشعبي المشتركة ،ويحق لكل تنظيم أن يتمتع بمبادرة محدودة على قوات الدفاع الذاتي بما يتناسب وقوته ٤) على لجنة أو مكتب العلاقات الخارجية للهيئة التنفيذية ،أن تكون مسؤولة بمفردها عن عقد العلاقات مع قوى المجتمع المدني ،ومع كافة الدول وتتصدرّها الدول القومية التي ينضوي الكرد تحت لوائها ١٠. البحث عن حل الأمة الديمقراطية : إن عملية إنشاء الأمة الديمقراطية في كردستان هي التعبير التاريخي والاجتماعي الجديد عن الوجود الكردي ،وحياته الحرة حيث تستلزم الإمعان والبحث فيه نظرياً وعملياً ،وإطراء التحوّل عليه إنها تشير إلى حقيقة تستوجب وهب الذات لها لدرجة العشق الحقيقي ،فكيفما لا مكان لأي عشق زائف في هذه الدرب ،فإنه لا مكان للمرائين فيها أيضاً لقد أغدق السائرون على هذه الدرب بكل ما يلزمهم من عصارة الإيجابيات والمحاسن المنحدرة من أغوار التاريخ البشري السحيقة ،أما التساؤل عن توقيت انتهاء عملية

إنشاء الأمة الديمقراطية ،فهو محض سذاجة ،فموضوع الحديث هنا إنشاء لن يكتمل ما دامت البشرية قائمة ،وذلك لأن عملية بناء الأمة الديمقراطية تتميز بحرية خلقها لنفسها كل لحظة ،تماماً كما يكون الإنسان كائناً يخلق نفسه بنفسه لحظياً بتحصنه بالوعي الحر ،ولذلك انكبّ على بناء الأمة الديمقراطية بعنفوان لا يتزعزع ،وبما يتماشى مع واقعهم الاجتماعي والتاريخي كما أنه لم يخسروا شيئاً لدى انعتاقهم ذهنياً من براثن إله الدولة القومية الذي لم يؤمنوا به أصلاً ،بل خُضعوا لنفوذه إكراهاً وعلى النقيض فقد أزاحوا عن كاهلهم عبئاً ثقيلاً وتخلصوا من عبء آل بهم إلى حافة الإبادة ،ومقابل ذلك فقد حظوا بفرصة كينونة الأمة الديمقراطية ،إنه مكسب ثمين بقدر تثمين قيمته ومضمونه ،وبناء عليه يتعين على الكرد أفراداً ومجتمعاً النظر إلى عملية بناء الأمة الديمقراطية بأنها تركيبة جديدة ،وعصارة جميع الحقائق والمقاومات والصياغات الغائرة في تاريخهم ،ومجتمعيتهم بدءاً من العقائد الإلهية الأنثوية العريقة مروراً بالزرادشتية ووصولاً إلى الإسلام كما يتوجب عليهم إدراكها وتمثيلها وتطبيقها على أرض الواقع ،فجميع التعاليم الميثيولوجية ،والدينية ،والفلسفية القديمة وكافة الحقائق التي يسعى علم الاجتماع المعاصر إلى تعليمها إضافة إلى كل ما تسعى حروب المقاومة والتمردات إلى ذكره من حقائق فرادى ،وجماعات كل ذلك يجد تمثيله في ذهن وبدن وروح وحياة عملية بناء الأمة الديمقراطية.

كلمة أخيرة: لعل أجمل كلمة تقال هي الكلمات التي قالها القائد آبو يوماً :(لو خيرت أنا مثلاً لانكببت على أعمالي في أي مكان أطأه في قريتي ،على سفوح جبال جودي ،وعلى حواف جبال جيلو ،في محيط بحيرة وان ،في أحضان جبال آغري ومنذرو بنيغول ،على شواطئ أنهر الفرات ودجلة والزاب ،وصولاً إلى سهول أورفا ،وموش ،إغدر ،وكأني بالكاد أنزل من سفينة نوح الناجية لتوّها من الطوفان المريع ،أو أهرب من الحداثة الرأسمالية كهروب إبراهيم من النماردة ،وموسى من الفراعنة ،وعيسى من أباطرة روما ،ومحمد من الجهالة ،معتمداً على ولع زرادشت بالزراعة ورأفته بالحيوان ،ومستوحياً إلهامي من الشخصيات التاريخية ومن حقائق المجتمع، ولكثرت أعمالي لدرجة تستعصي على العد ،ولكان بإمكاني البدء بعملي ابتداء من تشكيل كومونة القرية فوراً لَكَم كان تشكيل كومونة قرية أو عدة قرى سيبعث على الحماس والحرية والصحة والسلامة ،ولَكَم كان تشكيل ،أو تفعيل كومونة حي ،أو مجلس مدينة عملاً خلّاقاً ومحرراً ،فما الذي لن يثمر عنه بناء كومونة أكاديمية أو تعاونية أو مصنع في المدينة؟ لكم هو منبع فخر وغبطة أن أعقد مؤتمرات الديمقراطية العامة لأجل الشعب ،وأن أشكّل مجالسها أو أتحدّث إلى تلك المؤسسات والمنظمات ،أو أنشط فيها مثلما تلاحظون لا حدود للحنين والأمل ،وما من عائق جاد أمام تحقيق ذلك سوى الفرد بذات نفسه ،ويتحقق بتمتع المرء بنبذة من الشرف المجتمعي ،و العشق والعقل.